نرفض أي انقلاب على الشرعية الدستورية بأي حال من الأحوال مهما كانت التحديات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة د. مجور :

إقرار مصفوفة تنفيذ توصيات بعثة ومجلس حقوق الإنسان

الموافقة على مشروع إنشاء كلية مجتمع في محافظة البيضاء

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مصفوفة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وقرار مجلس حقوق الإنسان حول اليمن الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2011م.

ووافق المجلس بهذا الخصوص على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة بالتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة للقيام بتحقيقات شفافة ومستقلة في الادعاءات ذات المصداقية بشأن الانتهاكات لحقوق الإنسان .. وكلف وزير الشئون القانونية بإعداد مشروع قرار جمهوري بتشكيل اللجنة.

وأكد مجلس الوزراء بهذا الشأن أهمية تقديم الأحزاب السياسية المعارضة لمقترحاتها بالأسماء التي ستشارك من جانبها في هذه اللجنة إلى جانب الأسماء المختارة من الجانب الحكومي.

الإشادة بالدور البطولي للقوات المسلحة والأمن في مكافحة الجريمة

وغطت المصفوفة التنفيذية المقدمة من اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بإعدادها برئاسة وزير الخارجية كافة الجوانب الواردة في التوصيات والقرار بتحديد الإجراءات اللازمة للتنفيذ بما في ذلك الإجراءات الخاصة بإعلان تحقيقات شفافة ومستقلة تتوافق مع المعايير الدولية حول الادعاءات ذات المصداقية بشان انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الأزمة الراهنة، والالتزام بتعويض الضحايا والأسر الذين عانوا من أضرار بما في ذلك الوفيات والإصابات الجسدية عبر تنفيذ الأحكام القضائية بهذا الشأن، فضلا عن تعزيز الإجراءات التي قامت بها الجهات الحكومية المعنية لمنع وإيقاف استخدام وتجنيد الأطفال، إضافة إلى ضمان توفير الإمدادات والخدمات الأساسية (الكهرباء والوقود والمياه والمواد الطبية والمرافق الطبية والتعليمية).

ولفتت المصفوفة إلى انه تم بهذا الخصوص تشكيل غرفة عمليات مشتركة ودائمة (لجنة طوارئ) من كافة الجهات المعنية بتلك الخدمات لضمان استمرار توصيل هذه الخدمات ومواجهة الطوارئ بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، إضافة إلى اتخاذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة لتأمين مخزون استراتيجي من المشتقات النفطية والمواد الغذائية الأساسية.

واستعرضت المصفوفة بالتفصيل الإجراءات التنفيذية المتخذة لبقية هذه التوصيات ومضمون قرار مجلس حقوق الإنسان والخاصة بالحكومة مع تحديد نوعية الإجراءات المنفذة وفترة انجاز المهمة، إضافة إلى الجهة المعنية بالمتابعة.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع إنشاء كلية مجتمع في مديرية البيضاء محافظة البيضاء وفقا للدراسة المقدمة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وكلف وزيري التعليم الفني والمالية باتخاذ الإجراءات اللازمة بشان اعتماد تنفيذ المشروع ضمن موازنة العام المالي القادم 2012م.

وتضمنت الدراسة المقدمة المتطلبات الرئيسية للمشروع من فنية وبشرية ومادية وخدمية، والأهداف التي ستحققها الكلية في توفير فرص تعليمية وتدريبية تلبي حاجيات المجتمع وتوفير احتياجات المحافظة من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لسد احتياجات مختلف النشاطات الاقتصادية والخدمية، باعتبار أن التخصصات المقترحة ستلبي احتياجات قطاعات التشغيل والبيئة المحيطة بصورة عامة من الخدمات التعليمية والتدريبية التي ستعمل بها.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات المتضمن نتائج حملة التفتيش الميداني التي نفذتها الوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات للوقوف على حالة الانضباط الوظيفي ومؤشرات الالتزام بالدوام الرسمي في وحدات السلطتين المركزية والمحلية عقب عطلة عيد الأضحى المبارك وتحديدا خلال الأيام الثلاثة الأولى من بدء الدوام الرسمي يوم السبت الموافق 12 نوفمبر 2011م.

وقد وجه المجلس بتطبيق الجزاءات القانونية المنصوص عليها في تشريعات الخدمة المدنية والنظم والقرارات النافذة بشان حالات الغياب غير المأذون لها، على أن يتولى الوزراء والمحافظون كل فيما يخصه توجيه إنذارات كتابية إلى القيادات الإدارية الغائبة ورؤساء الأجهزة التنفيذية المحلية التي وجدت مغلقة أثناء التفتيش في وحداتهم والوحدات التابعة لها أو التي يشرفون عليها، دونما إخلال بخصم أقساط أيام الغياب غير المأذون على القيادات والموظفين المعنيين في تلك الوحدات ومتابعة توريد حصيلتها إلى حساب الحكومة العام.

وبين التقرير أن خطة النزول الميداني لوحدات السلطة المركزية استهدفت 129 وحدة من وحدات الخدمة العامة المركزية، وصل فيها نسبة الموظفين المتوجب حضورهم في أول يوم دوام عقب عطلة عيد الأضحى المبارك حوالى 91 بالمائة، فيما استهدفت الخطة 20 وحدة إدارية في وحدات السلطة المحلية تم فيها تفتيش 858 مكتبا وفرعا فيها وبلغت نسبة الموظفين المتوجب حضورهم فيها حوالي 92 بالمائة.

ووفقا للتقرير فقد تصدر المجلس الاقتصادي الأعلى ورئاسة الوزراء ومكتب رئاسة الجمهورية المراتب الأولى في نسبة الحضور على مستوى الأجهزة والمجالس واللجان، فيما تصدرت على مستوى الوزارات الثروة السمكية والتخطيط والتعاون الدولي والشئون القانونية، أما المصالح والهيئات فقد تصدرت هيئة المواصفات والمقاييس وهيئة مستشفى الثورة العام والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد النسبة الأعلى في الحضور.

وفيما يخص وحدات السلطة المحلية فقد احتلت محافظات حضرموت والمهرة والمحويت المراتب الأولى من حيث نسبة الحضور بأكثر من 99 بالمائة تلتها محافظة إب بنسبة 6ر98 بالمائة وسيئون 4ر98 بالمائة ثم محافظات حجة ولحج وعدن بنسب حضور 6ر97 بالمائة و97 بالمائة و6ر96 بالمائة على التوالي، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة محافظة عمران بنسبة حضور 5ر67 بالمائة.

وعبر المجلس عن شكره وتقديره للوحدات الإدارية التي حققت أعلى نسبة حضور في وحدات السلطتين المركزية والمحلية، وكلف وزير الخدمة المدنية والتأمينات بتوجيه تنبيهات كتابية إلى الوحدات الإدارية والمحافظات التي تراوحت نسبة الحضور لموظفيها ما بين 70 و 80 بالمائة وإنذار لوحدات الخدمة العامة التي وجدت مغلقة عند التفتيش وتلك التي سجلت نسبة الحضور فيها اقل من 70 بالمائة.

كما اطلع مجلس الوزراء على التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام 2010م.

وتضمن التقرير التطورات التي شهدها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد والمشروعات المنفذة خلال العام الماضي، بما ساهم في نشر خدماتها في كافة أرجاء الجمهورية وفق احدث التقنيات والأنظمة، إضافة إلى المشاريع المهمة التي تتبناها المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية لتطوير هذا القطاع الحيوي المتسارع في تقنياته وبرامجه وخدماته.

وقدم لمجلس الوزراء وزير الداخلية شرحا تفصيليا حول الحالة الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية في ظل الأزمة الراهنة التي تشهدها البلد.. مفندا الادعاءات والأكاذيب التي تحاول أحزاب المعارضة الترويج لها إعلاميا لتأليب الرأي العام المحلي والخارجي على الحكومة بما في ذلك المبالغات والتضخيم لعدد القتلى في محافظة تعز، إضافة إلى ما تقوم به المليشيات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح " الإخوان المسلمين" والمنشق علي محسن صالح وأتباعهم من اعتداءات مسلحة استهدفت المصالح العامة والخاصة بالمحافظة ورجال الأمن والمواطنين الأبرياء.

ولفت التقرير إلى الجهود التي تبذلها القوات المسلحة والأمن في مكافحة الجريمة بكل أنواعها ومستوياتها والتصدي للأنشطة الإرهابية لعناصر تنظيم القاعدة، وكذا الجهود المبذولة لتكريس أجواء الأمن والاستقرار في ربوع الوطن.. مشيرا إلى الأداء الفاعل للأجهزة الأمنية في مختلف المحافظات بالتنسيق والتعاون مع القوات المسلحة.

ونوه التقرير بتعاون السلطات المحلية الفاعل مع الأجهزة الأمنية في محافظات حضرموت ولحج والضالع وبقية المحافظات.

وأشاد مجلس الوزراء بالتقرير وما تضمنه من إيضاحات متكاملة بشان الأداء الأمني ومستوى تنفيذ البرامج الأمنية والشرطوية على مستوى عموم محافظات الجمهورية بما يعزز الأمن والاستقرار ويحمي السكينة العامة للمجتمع لاسيما خلال الظروف الراهنة.. منوها بالدور البطولى والوطنى لرجال القوات المسلحة والأمن وهم يذودون عن حياض الوطن ويدافعون عن أمنه واستقراره.

وأكد المجلس بهذا الخصوص تفاعله مع مجمل القضايا التي أوردها التقرير ودعمه للأجهزة الأمنية ومتطلبات توطيد أنشطتها المختلفة في الجوانب المادية والفنية.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي ..اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التربية والتعليم حول مشاركته في الاجتماع التشاوري السادس لوزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط في 19 أكتوبر الماضي، وكذا عن مشاركته في المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الذي عقد بمقر المنظمة بالعاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة من 25 أكتوبر حتى 10 نوفمبر 2011م.

كما اطلع على تقريري وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل عن مشاركتها في اجتماعات الدورة الـ28 لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي المنعقد بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي في الفترة من 17 - 19 أكتوبر الماضي، والثاني عن مشاركتها في اجتماعات الدورة 28 لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد يومي 23 و24 أكتوبر الماضي في أبو ظبي.

واطلع المجلس على تقريري وزارة النقل عن مشاركة الوزارة في اجتماعات الهيئة العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البري في دورتها غير العادية المنعقدة بالقاهرة يومي 23 و24 أكتوبر الماضي، وكذا المشاركة في أعمال الدورة العادية الـ24 لمجلس وزراء النقل العرب الذي عقد أيضا في القاهرة يومي 26 و27 أكتوبر الماضي.

ورشة عمل بعدن حول الأنظمة الانتخابية الأنسب لتمثيل النساء في البرلمان

عدن / خديجة الكاف :

بدأت يوم أمس الثلاثاء بقاعة الاجتماعات بفندق ميركيور بعدن فعاليات ورشة العمل حول الأنظمة الانتخابية الأنسب لتمثيل النساء في البرلمان، وأنواع أنظمة الحكم و النظم الأنسب لتمثيل المرأة اليمنية في البرلمان، للعمل على إعداد مسودة مقترحات بالنظم المثلى لمشاركة النساء في الانتخابات ووصولهن للبرلمان (الكوتا وتمثيل المرأة اليمنية في البرلمان)، ويشارك في الورشة التي ينظمها مركز الشفافية للدراسات والبحوث بالتعاون مع مؤسسة (فريدريش ايبرت) الألمانية (31) مشاركا ومشاركة من مختلف الأحزاب السياسية في اليمن.

وتهدف الورشة التي تستمر ثلاثة أيام إلى رفع الوعي عند الأحزاب المشاركة بضرورة المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية بترشيحها وتبوئها مناصب في صنع القرار في البرلمان، وكيفية تفاعلها كمرشحة وناخبة.

ويتلقى المشاركون في الورشة معلومات عن مفاهيم الانتخابات والأنظمة والتمثيل بالأغلبية وأنظمة التمثيل النسبي والأنظمة المختلطة وكيفية تسهيل الوصول إلى الانتخابات وجعلها هادفة بالإضافة إلى التعرف على اعتبارات تمثيل المرأة اليمنية في البرلمان ومميزات وعيوب كل نظام على حدة والمصطلحات المتعلقة بالأنظمة الانتخابية واختيار الأنسب منها.

وأوضحت الأخت الهام عبد الوهاب رئيس مركز الشفافية للدراسات والبحوث أن الورشة تهدف إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان للمرأة وستعمل للخروج من بمصفوفة سيناريوهات محددة وواضحة بمواد دستورية وقانونية تدعم وتساند النساء السياسيات للوصول إلى البرلمان والتعرف على النظم الانتخابية وتحقيق مقاعد للنساء بنسبة معينة تتناسب مع حجم عدد سكان الجمهورية اليمنية.

وأضافت الأخت الهام عبدالوهاب في سياق حديثها لـ (14 أكتوبر) أن الهدف من الورشة هو إثبات أن للمرأة اليمنية القدرة على خوض معارك الحياة الانتخابية والسياسية والدخول في المنافسة، على الرغم من تخلي الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها المرأة عن ترشيحها بمبررات واهية، وإيجاد مناصرين ومؤيدين لقضية المرأة اليمنية كمرشحة للانتخابات.

وأكدت أن الورشة ستتناول على مدى ثلاثة أيام متواصلة بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بأنظمة التمثيل للانتخابات وخلفية عامة حول أنظمة الحكم والنظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام المختلط، بالإضافة إلى التركيز على التصويت بنظام الكتلة الحزبية ونظام التصويت البديل (التفضيلي)، الذي يفسح المجال أمام الناخبين للتعبير عن أوجه الأفضلية بين المرشحين بدلا من تحديد اختيارهم الأول فقط.

وأشارت الأخت الهام إلى أن الورشة جاءت امتدادا لأنشطة وفعاليات تصب في الاتجاه نفسه (النظم الانتخابية الأنسب لتمثيل النساء في البرلمان) وستعمل الورشة على وضع خطط توعوية بأهمية مشاركة المرأة اليمنية بحقها في الترشح والانتخاب، بمعرفة تقنية البحث عن النظام الانتخابي الأنسب لوصول النساء إلى البرلمان.

حضر افتتاح الورشة الأخ محمود قياح – مدير مكتب مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية في اليمن والأخ نبيل الصوفي المدرب في الورشة.

أخي المواطن .. أختي المواطنة

بقاء اليمن خالية من شلل الأطفال إنجاز لابد للآباء والأمهات من المحافظة عليه